

صراع الهويات.. مظلة الفوضى في تونس



العقائدية، أي قيادة تلغي تحويل الأحزاب إلى مؤسسات سياسية للتغيير واستيعاب الانتقال الديمقراطي داخلها حتى تكون قادرة على تحويله إلى أمر دائم في الواقع بعيدا عن صراخ الأيديولوجيات.. وبالنتيجة، تونس تحتاج إلى أفكار وأحزاب هادئة وسياسيين غير موهومين على أن يغادروا مربع الهويات بلا رجعة.

الذي يسمح بالبقاء على قيد الحياة. لكن هذه العودة ستكون لها نتائج عكسية، فلا أحد من دعاة الانقلاب على الديمقراطية وعلى الانتخابات كالتقليدية، فرز الأكثر عدالة وتكافؤا للفرض، أو على قيم المجتمع وفسخ مدونة الأسرة وامتهان المرأة، يستطيع في المستقبل أن يقنع الناس بأن الديمقراطية طريق أمن للتغيير العميق الذي يحسن أوضاعهم.

والديمقراطية نفسها ضحية مجموعات سياسية امتهنت السرية لعقود، ولم تكن تفلح سوى في إصدار بيانات التهديد بأداء السلطة.. هل يمكن لهذه المجموعات، التي تؤمن بأنها تمتلك الحقيقة لوحدها، أن تقبل بأن تختار صناديق الاقتراع خصوصاً، وهذا ما يفسر سياسة التعتيل ووضع العصا في العجلة خلال السنوات العشر الأخيرة من عمر الانتقال السياسي الذي شهدته البلاد.

صحيح أن الديمقراطية فضحت أحجام هذه المجموعات، كما كشفت عن صعوبة الترويج لإفكارها بين الناس، لكن الديمقراطية ليست هدفا في حد ذاتها، وهي تحتاج إلى مصالحة مع الدولة كحجة منتجة للقوة للحفاظ على مصالح الناس.

والطريق إلى هذا ليس بانقلاب، قد يفتح الباب أمام أيام صعبة في البلاد، ولكن تصحيح الديمقراطية وتخليصها من أدوات إرباكها في خطوة أولى، وعلى رأسها القانون الانتخابي الذي تمت صياغته بهدف رهن البلاد إلى الصراعات من خلال خلق برلمان مشتت لا يقدر فيه أي حزب على الحكم بمفرده، أو بناء تحالف متين يمكن أن يحقق مكاسب للناس، ولا يكون مرهونا لأمزجة بعض النواب والدوائر التي تقف وراءهم.

كما أن هذا الجدل، مهما كانت حدة الصراع الحالية، والتي قد تتطور إلى عنف واسع وتوظيف الشارع في حسم الخلاف، سينتهي إلى توازنات سياسية جديدة تصعد فيها الحركات

على الهوية، وتغذية مناخ العنف الذي ساد في الجامعة التونسية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي بين الإسلاميين واليساريين، وما يزال ذلك المناخ يتحكم في المشهد السياسي كعنصر تقسيم سريع المفعول.

من جانب آخر، نجد تيارا تحديثيا بعناوين كثيرة يشترك في مرجعيته اليسارية، بعضه راديكالي، والآخر "تحريفي"، والثالث لم يبق لديه من ماركسيته سوى الحنين إلى الفرز على الهوية ومواجهة "الرجعية" ولو دون برامج أو بدائل..

ولا يخفي هذا التيار رغبته في تفعيل فصول في الدستور تتيح "نشر الجيش" ووضع بعض نواب البرلمان والوجوه السياسية تحت الإقامة الجبرية، مثلما جاء على لسان محمد عبو مؤسس التيار الديمقراطي.

يضاف إلى هؤلاء التيار القومي الناصري بوجهيه العربي الأقرب إلى الهوية الإخوانية، الذي بات يدافع عن الإسلام كجزء من التشريع، والوجه الثاني الأقرب إلى الماركسية، وكلاهما لا يخفي رغبته في استعادة تجارب الحكم القومية عن طريق الانقلاب، ودعوة الرئيس التونسي قيس سعيد، استاذ القانون الدستوري أن يبحث عن "فتوى قانونية" تسمح بحل البرلمان، ووضع الأحزاب تحت المساءلة.

ويظهر الإحتماء بالهويات الأيديولوجية القديمة أن الطبقة السياسية الوافدة بعد الثورة قد فشلت في اختيار أفكارها على أرض الواقع، كما فشلت في المنافسة بسوق الأفكار والشعارات. لكن الأهم أنها وقفت على حقيقة أن العالم لم يعد يحتاج لتلك المثل القديمة، وللخطباء الموهوبين الذين لا يتقنوا سوى شيء واحد، شيطنة الآخر واللعب على المظلومية لجذب تعاطف الناس، وهو ما فشل فيه الجميع، إسلاميين ويساريين وقوميين.

إن العودة إلى مربع الهويات، هي عودة إلى المجال الحيوي الأيمن،

يتحكم فيهم بقبضة السلطة ومناورتها بضرب البعض وإغراء البعض الآخر ليتحول إلى واجهة للدعاية، عجز هؤلاء جميعا عن إدارة الديمقراطية في هذا الأذن وبصورتها البورجوازية المفرغة من أي عمق اجتماعي.

اكتشف الجميع أن بداخل كل طرف سياسي من حاملي السرديات الكبرى صورة مصغرة لدكتاتور تكبر مع الوقت لتتحول إلى رغبة جارفة في إسكات الآخرين ومنعهم باسم الديمقراطية من إظهار اختلافهم.

كلما ضعفت الدولة زاد الصراخ السياسي لمنع الناس من النزول إلى الشارع واستعادة الدولة كقوة جامعة حتى لو كان سجل تلك الدولة قائما على القمع والفساد ومراكمة الثروة لدى مجموعة محدودة من رجال الأعمال والعائلات ذات الثقل التاريخي.

المهم أن تعود الدولة، وأن يشعر الناس بالأمان في ظل السلطة التي سيقوا يوما للظاهر ضدها تحت رغبة جامحة للتغيير. الآن الأمر بات معاكسا، فالنخبة التي كانت تبحث عن الديمقراطية بلا ضوابط ولا حدود، باتت تطالب بالانقلاب العسكري المباشر والعودة إلى بيت الطاعة الذي هجره "الثوار" لاختبار شعاراتهم.

عجز الخصوم الذين كان نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

على أبواب الذكرى العاشرة لاحتجاجات "الربيع العربي"، لا شيء في تونس يوحي بأن ثورة 2011 قد حققت نتائج لفائدة الناس، وعلى العكس فواضعهم زادت سوءا، كما انتشر بينهم الخوف على المستقبل أكثر من أي وقت مضى، بسبب غياب الدولة/السلطة شبه الكامل على أرض الواقع.

السلطة في مفهومها الحديث تطبق قبضتها على المجتمع، وتطوق مساحة الحرية لديه، ولا تفرج عن بعض التنازلات إلا عند الضغط لكنها بالتوازي، تدير المؤسسات بقوة، وتوفر الأمن، والمواد الأساسية، ومواطن العمل بالقدر الذي تسمح به توازناتها وارتباطاتها الطبقة. لكن دولة الثورة، لا تملك مقومات السلطة، ليس لها قبضة، ولا رغبة في خدمة الناس. لديها رغبة وحيدة هي مراكمة الديون لإدارة الصراع السياسي بين أحزاب وافدة على الدولة وتقاليدها، ولا تتقن سوى الشعارات.

وكلما ضعفت الدولة زاد الصراخ السياسي لهدد وحيد، هو منع الناس من النزول إلى الشارع لاستعادة الدولة كقوة جامعة، حتى لو كان سجل تلك الدولة قائما على القمع والفساد ومراكمة الثروة لدى مجموعة محدودة من رجال الأعمال والعائلات ذات الثقل التاريخي.

المهم أن تعود الدولة، وأن يشعر الناس بالأمان في ظل السلطة التي سيقوا يوما للظاهر ضدها تحت رغبة جامحة للتغيير. الآن الأمر بات معاكسا، فالنخبة التي كانت تبحث عن الديمقراطية بلا ضوابط ولا حدود، باتت تطالب بالانقلاب العسكري المباشر والعودة إلى بيت الطاعة الذي هجره "الثوار" لاختبار شعاراتهم.

عجز الخصوم الذين كان نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تونس.. حتى لا يذهب الجمل بما حمل

تفكيك الدولة والانقراض عليها نهائيا لإعادة بنائها بالشكل الذي يراه مناسباً.

مشكلة تونس أن ديمقراطيتها جاءت قبل الأوان وفي ظل وضع إقليمي معقد يعيش على وقع صراعات هوية، عرقية وطائفية، وأنها اختارت لنفسها، وعلى مقياس النهضة، نظاما سياسيا عقيما ينتج الأزمات ولا يحلها، وقانونا انتخابيا لا يحقق أغلبية برلمانية قادرة على تحمل مسؤولية الحكم، وسارت في طريق فوضى الأحزاب والجمعيات رقابة غير فاعلة.

فوق كل ذلك، استسلمت تونس للخوف من أن المساس بأي طرف قد يدفع إلى حرب أهلية، مثلما يكرّز الإخوان وحلفاؤهم، حتى أصبحت عاجزة عن محاسبة من وصفهم الرئيس قيس سعيد بالمجرمين الذي يعملون على تهواي الدولة.

كما أن أم المشاكل، أن الفرد إذا أخطأ سيدج سريعا من يضبطه ويقاضيه ويدفع به إلى السجن، ولكن إذا تخفى بين مئات أو آلاف، وفي أي سياق من السياقات، فإنه سيدج من يفتح معه باب الحوار، ويحقق له أهدافه أو يتغاضى عن جرائمه، وهذا ما زاد من ظاهرة التطاول على الدولة، ومن الاعتداء على رموزها السيادية وعلى تاريخها وثوابتها.

كان الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة يرى أن النظام الديمقراطي لا ينجح إلا مع الشعوب الناضجة، التي تستطيع تمييز الغث من السمين. وأن الديمقراطية، مثلها مثل جهاز آلي دقيق، لا يحسن أن يعهد به إلا لنوعي الخبرة والمعرفة وإلا انقلب وبالا. وكان معارضوه يرون أن في ذلك حجة عليه وليست له. لكن جانبا كبيرا منهم اليوم يرون أنه كان على صواب.

إذا اجتمع التطرف والهوس الديني والخرافة مع الفقر والكسل واستضعاف الدولة واستيراد صراعات الهوية الجاهزة من الخارج، ذهب الجمل بما حمل، وهذا ما لا يرضاه أي وطني تونسي لوطنه.

على مؤسساتها والتشكيك فيها وضرب مكاسبها التاريخية، وفرض الاحتجاجات والاعتصام كأداة لاقتكاف المصالح، وتشكيل التسيقيات في استحضار للنموذج السوري، والدفع نحو تنازع الهيمنة على الثروات استحضارا للنموذج الليبي، وتقسيم المجتمع من خلال إثارة نغرات محلية ومناطية وقبلية وفئوية وأخلاقية وتاريخية وثقافية.

والواقع أن ما يجري في تونس، منذ سنوات، أرف موسم حصاده الآن. بعد عشر سنوات، يمكن الحديث عن تغلغل تام من قبل التيار الديني في مفاصل الدولة، وفي مؤسساتها الإعلامية والتعليمية والقضائية والأمنية والمصرفية والاقتصادية وفي منظومة المنظمات والأحزاب والجمعيات والمساجد وصولا إلى البرلمان.

يمكن الحديث اليوم عن مجتمع موازن تم تشكيله بهاء كبير، وهو غير قابل للاحتراق بسهولة، وتبدو عيونه على انقرة أكثر من تونس، وعلى اردوغان أكثر من قيس سعيد، ونظرته إلى المستقبل لا يمكن فصلها عن مشروع الإسلام السياسي في المنطقة، ومشكلته الأساسية كيف يستطيع

الائتلاف في البرلمان، في حين أن هناك مشكلة أكبر، وهي أن لهذا التيار مناصرون في الشارع، يتزايد عددهم باستمرار؛ أغلبهم لا يعترف بالدولة ولا بالدستور ولا بالقانون، إلا بما يستجيب لأهدافه، ويمتلك القدرة، في ظل ديمقراطية الفوضى، على تكفير وتخوين وشيطنة كل من يعتقد أنه يمثل خطرا على مشروعه.

ويرى نواب الائتلاف أن في تصعيد الخطاب أفضل وسيلة للفرز، وفي رفع سقف المطالب دغدغة لمشاعر نسبة كبيرة من التونسيين، وكسب ودهم، وأن إظهار القوة والنزوع إلى البطش والبطلة يزيد من رصيدهم الانتخابي، في ظل وضع متشنج ينتج مواطنين مبالين إلى العنف، وخاصة عندما يكون مشرعا بمنطق الفهم الإخواني للدين، ويتك الممارسات العدوانية تحت قبة البرلمان.

وعندما يتجرأ رئيس الائتلاف المذكور على رئيس الدولة، ويقول إنه لا يستحق الاحترام، وأنه ليس رئيسه ولا رئيسا لكل التونسيين، فنحن أمام التوصيف الحقيقي لما يجري في البلاد، من حيث استحضار نماذج الفوضى الخلاقة، عبر التمرد المضجوع على أساسيات الدولة، والتعدي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الوضع في تونس ليس على ما يرام. هذا ليس كلام المعارضين والحاسدين أو الصائدين في المياه العكرة أو وسائل الإعلام المتامرة على التجربة الديمقراطية، وإنما باعتراف كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الدولة ورئيس الحكومة وأعضاء البرلمان والمنظمات الوطنية، وهناك تحذير من نذر انهيار الدولة، وتمزق النسيج الاجتماعي.

بعد أيام قليلة يفترض أن يحيي التونسيون الذكرى العاشرة للانتفاضة، التي انطلقت من سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010، واطاحت بنظام بن علي في 14 يناير 2011.

عشر سنوات مرت على بداية الانتقال الديمقراطي، الذي لا يزال يراوح مكانه، وعلى التحول السياسي الذي لم يستطع أن يغير حياة الناس إلا إلى الأسوأ؛ ففسد الفقر والامية والتضخم والديون والبطالة والفساد والتفاوت بين الجهات والعجز المالي والتراجع الاقتصادي والتزام الاجتماعي ارتفعت بشكل غير مسبوقة، حتى لا يكاد يوجد مؤشر واحد قد تحسن باستثناء حرية الصراع والاحتجاج والصراع على السلطة.

وما حدث في البرلمان التونسي خلال الأيام الماضية، يمكن أن يختصر الوضع العام، عندما تشاك النواب وتساوبا وتضاربوا، و"تدافعوا"، وفق توصيف راشد الغنوشي، نتيجة ظهور موجة تشدد ديني جديدة تحت قبة المجلس، يتزعمها ائتلاف يقف على يمين حركة النهضة، ولا يمارس مناوراتها في ترتيب الأولويات، وإنما يذهب إلى أهدافه مباشرة بخطاب سلفي إخواني أقرب إلى الحركة السرووية؛ خاصة في عدوانيته المعلنة نحو الدولة الوطنية ورموزها والمجتمع والمرأة والاتحاد العام التونسي للشغل والقوى التقدمية والعلمانية والمهاجيم الحداثية والمدنية.

بعض قضاة النظر، يعتقد أن المسألة مرتبطة بأعضاء كتلة هذا

